جعل الاستفهام استفهام من الطلب حيث قال الطلب نفلي وهو الامر او طلب كف
وهو النهي او طلب علم وهو الاستفهام وجعل كثير القسمة ثنائية خبرا وانشا
فالخبر ما قصد به حكاية ما في الخارج والانشا ما لم يقصد به ذلك فادرجوا الطلب
والتنبيه في الانشا وما ذكرناه في تعريفي الانشا والخبر على هذا القول اولى
من قول كثير في تعريفهما عليه الانشا ما حصل مدلوله به والخبر ما حصل مد
مدلوله لا به وكان قبل اللفظ هو حكاية عنه لاقتضائه ان الموضوع له اللفظ
الانشائي غير متحقق قبل اللفظ وهو مسلم في بعت واشتريت لا في نحو
اضرب وما احسن لتحقق الطلب النفسي الذي هو ميل النفس وجد
اللفظ او لا وتحقق التعجب النفسي الذي هو انفعال النفس عند
ادراك ما لم يتحقق سببه وجد اللفظ او لا ومن قول كثير في تعريفهما عليه
الخبر ما لنسبته خارج تقصد مطابقته او عدم مطابقته والانشا ما ليس
لنسبته خارج كذلك لاقتضائه ان الخبر قد تقصد عدم مطابقته لنسبته
وليس كذلك لان وضع الخبر للمطابقة واما عدمها فاحتمال عقلي فتامل
والاقرب الي التحقيق الخ شرع المحشي في التلويح بالاعتراض على المص
في جعله في شرح المنقسم الي الامر والدعا والالتماس هو اللفظ المركب وكثيرا
ما يعترض على هذه العبارة بانها تقتضي ان المقابل قريب الى التحقيق وان
كلا ليس بتحقيق والجواب عن الاول ان افعل التفضيل على غير بابه
وعن الثاني بانه ينبغي سلوك طريق الادب وعدم الهجوم بالجزم لعدم
الاطلاع اليقيني على نفس الامر فالمعنى والقريب الى التحقيق في نفس
الامر كذا وان كان هذا القريب نفس التحقيق في ذهننا   اذ ما دل على
الطلب مفرد اي لان الدال عليه في نحو اضرب هو الفعل فقط ولا دخل للفاعل
في الدلالة عليه وكون الفعل ذا جزئي مادي وصوري لا يقتضي تركيبه
لعدم اعتبار الجزء الصوري في التركيب عند اصحاب هذا التحقيق كما
سيذكره الشارح بقوله وهذا على انه في نحو لتضرب الام للامر فقط في نحو
لا تضرب لا فقط   وهو موافق لما استناه قصد به تقوية الاقرب
اذ لا شك في ان الموافقة مما تقوي فسقط ما قيل هنا   الانبياء ي بفتح
الهمزة كما في المعجم الا للبلدان   ما وضعت لمعنى مفرد هذا التعريف متعرض

بان

٣٢

بانه المعتبر افراده في الكلمة هو اللفظ الموضوع لا المعنى الموضوع الا ترى
ان قوما ورهطا والفا ونحوها كلمات لانها الفاظ مفردة وان كان
معنى كل مفرد ودفع بقراءة مفرد بالرفع صفة ثانية لما على انها نكرة قد كر
وصفها بذكر موصوفه وروعي في معناها فانث الفعل المسند الى
ضميرها ثم لفظها فذكر وصفها يرده امتناع مراعاة اللفظ بعد مراعاة
المعنى كما صرح به علما العربية والاحفظ الاولى ان يقول كما قال كثير
والكلمة قول مفرد   في شرح ابن عرفة اي شرح مختصر ابن عرفة او
سمي الكتاب باسم مؤلفه   وهذا اي كون الاقرب الى التحقيق
ان ما دل على الطلب مفرد مبني على انه بشرطه الخ   بجواز ان
ما في قام زيد   بمادته اي جوهر حروفه الهي اقول اي مع ملاحظة
الصورية واعتبارها وان كانت تبعا والاورد ان الدلالة على الحدث
تنعدم بانعدام الهيئة المخصوصة الحاصلة من ترتيب الحروف وحركاتها
وسكناتها   الا للتمييز الخبر عن غيره اي فذكر غير الخبر من الطلب
واقسامه والنسب الخمس استطرادية واقول هذا غير ظاهر اما الاول
فلان المص قد ميز الخبر في باب الفصل باتم من تمييزه هنا لانه
ذكر هناك تعريفه وانه يراد القضية فلو كان ذكر هذا الفصل لاجل تمييزه
لاستغنى عنه بتمييزه هناك واما ثانيا فلانه لا يظهر ان ذكر النسب
الخمس السابقة في هذا الفصل على سبيل الاستطراد والتبع وان ظهر ذكر
الطلب واقسامه على سبيل الاستطراد والتبع   لا لذاك الخبر
استفهاما اي انتبهما كما قاله في كبيره فالسين
والتاء زائدتان   بما يشاركهما في المادة الخ والمراد بما يشارك الكلي
في مادته هو الكل والكلية وما يشارك الجزئي في مادته هو الجزء والجزئية
فالكلام على الحقيقة وجملة الالفاظ ستة ثلاثة مبدوة بالكاف وثلاثة
مبدوة بالجيم   حكما على المجموع اي مجموع اشيا لا يستقل كل واحد
منها بالحكم نحو كل رجل الخ فانه حكم فيه على مجموع بني تميم اي على افرادهم
باعتبار اجتماعهم بحمل الصخرة العظيمة لعدم استقلال كل واحد منهم بحملها هذا
هو التحقيق فان اريد جماعة منهم لكونهما تستقل بالحمل كان مجازا فقوله قد يراد

[illegible] والجزء

Copyright © King Saud University